

Distr.: General  
15 December 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2020

موجز

أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسمياً في تموز/يوليه 2021 تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/76/5/Add.1)، ومنح البرنامج الإنمائي رأياً غير مشفوع بتحفظ (حسابات نظيفة) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذه هي السنة التاسعة الكاملة من الإبلاغ في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويعكس الرأي التزام البرنامج الإنمائي المستمر بالامتثال لهذه المعايير. ويمثل هذا الإنجاز 16 سنة متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات بشأن البرنامج الإنمائي.

وأكد مدير البرنامج الإنمائي أن الشفافية والمساءلة عن النتائج والأثر لا تزالان على رأس أولويات البرنامج الإنمائي. وتكفل آليات الحوكمة وإطار المساءلة إدارة الصناديق في إطار المساءلة الانتمائية المناسبة والنزاهة، مدعومة بالتزام بتحسين والابتكار المستمرين. ويتعلم البرنامج الإنمائي باستمرار من توصيات هيئاته الرقابية المستقلة وينفذها، وذلك للمساعدة على تشجيع الكفاءة والفعالية. وفي عام 2020، صنّف البرنامج الإنمائي في مصاف منظمات المعونة الأكثر شفافية في العالم بحسب مؤشر الشفافية في المعونة لعام 2020.

ويتواصل رصد الإدارة الاستراتيجية للأولويات العليا المتصلة بمراجعة الحسابات رسداً وثيقاً، بمشاركة مباشرة من مدير البرنامج والمدير المعاون. ولقد أجرى البرنامج الإنمائي تحسينات مستمرة في معالجة أولوياته في مجال مراجعة الحسابات.



ويتضمن هذا التقرير معلومات محدّثة عن الأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021 (على النحو المذكور في تقرير العام الماضي (DP/2021/3) الذي أيده قرار المجلس التنفيذي 1/2021)، مع بيان التقدم المحرز في مجالات معينة ضمن أولويات مراجعة الحسابات (المرفق الأول)؛ ويعرض معلومات عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 والسنوات السابقة (المرفق الثاني)؛ ويقدم معلومات محدّثة عن الإجراءات المتخذة لتحليل الأسباب الجذرية. وعملا بقرار المجلس التنفيذي 9/2010، يمكن الاطلاع على تفاصيل حالة تنفيذ كل توصية من توصيات مراجعي الحسابات وعلى تقرير مراجعة الحسابات الكامل الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات في الموقع الشبكي الخاص بالمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

#### عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يرحب بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2020؛ و (ب) ينوه بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة 2020-2021؛ و (ج) يدعم الجهود الجارية التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

## أولا - مقدمة

1 - أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رأياً غير مشفوع بتحفظ (حسابات نظيفة) بشأن بيانات البرنامج الإنمائي المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، يمثل ذلك 16 سنة متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات، وذلك إنجازاً يؤكد التزام المنظمة بالتحسين المستمر في الشفافية والمساءلة. وكان للاتجاه العام الذي رسم ملامحه على أعلى مستوى مدير البرنامج الإنمائي والمدير المعاون، دوراً أساسياً في تمكين البرنامج الإنمائي من الحصول على آراء غير مشفوعة بتحفظات من المراجعين الخارجيين لحساباته.

2 - ويعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً قائماً على تقييم المخاطر في معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات. والغرض من تحديد الأولويات الإدارية العليا للمنظمة فيما يتصل بمراجعة الحسابات هو تحديد المخاطر الهامة أو المتكررة أو الناشئة والأسباب الجذرية الكامنة المرتبطة بها، بما في ذلك من منظور هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وهيئات الإدارة. وهذا يتيح للإدارة ضمان وضع استراتيجيات وضوابط تخفيف مناسبة من أجل معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية، مع الإشارة إلى أنه سيكون هناك دائماً مستوى من المخاطر المتبقية.

3 - وأدخل البرنامج الإنمائي تحسينات مستمرة في معالجة أولوياته المتعلقة بمراجعة الحسابات، كما يتبين من الانخفاض التدريجي في عدد الأولويات من العدد الأصلي البالغ 15 في الفترة 2006-2007. وفي فترة السنتين 2020-2021، يفخر البرنامج الإنمائي بالتحسن الكبير الذي تحقق في معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات: فقد نُقِدت نسبة 70 في المائة من توصيات مراجعة الحسابات في عام 2020، مقارنة بنسبة 57 في المائة في عام 2019 و35 في المائة في عام 2018.

## ثانياً - استعراض التقدم المحرز في تناول الأولويات الإدارية السبع العليا المنقحة المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021

4 - استناداً إلى النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وإلى المناقشات التي أُجريت مع مجلس مراجعي الحسابات، ومع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً على صعيد جميع الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021، على النحو المبين أدناه.

### ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

5 - يظل تنفيذ إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية بصيغته المنقحة لعام 2014 من الأولويات العليا للبرنامج الإنمائي في جهوده الرامية إلى تيسير إدارة المخاطر حين العمل مع الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة وذلك عن طريق اختيار وتحديث طريقة التنفيذ والتحويلات النقدية استناداً إلى النتائج التي تخلص إليها التقييمات الجزئية وأنشطة الضمان.

6 - وحتى أيلول/سبتمبر 2021، أُجرت 75 في المائة من المكاتب القطرية تقييمات كلية وأنجزت 81 في المائة من التقييمات الجزئية للشركاء المنفذين.

7 - ويستمر تحسين الامتثال للنهج المنسق للتحويلات النقدية مع شروع المكاتب في دورات برنامجية جديدة، مما يمنحها فرصة لإدراج الأنشطة الضرورية بصورة كاملة أثناء تخطيط المشاريع. وتواصل المكاتب التي هي في طور الانتقال إلى العناصر الكاملة لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية إجراء مراجعات مالية للمشاريع. وفي عام 2021، وبغية تعزيز الرقابة على الشركاء المنفذين وإدارة العلاقات معهم، قام البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) واصل تحديث منصة رصد النهج المنسق للتحويلات النقدية من خلال إدراج سمات جديدة للإشارة إلى أنشطة التقييم الجزئية وأنشطة الضمان المطلوبة والطوعية في تقارير التخطيط، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المنقحة للنهج المنسق للتحويلات النقدية، بهدف تحسين العمليات التي تجربها المكاتب القطرية من أجل التخطيط للنهج المنسق للتحويلات النقدية؛

(ب) وضع نماذج موحدة لتوثيق القضايا الهامة والإجراءات التصحيحية التي أُشير إليها في التقييمات الجزئية وأنشطة الضمان لتمكين المكاتب من أن يكون لديها نظام هيكل للوثائق والتتبع بشأن المسائل التي أُشير إليها. وسيلزم أن تستعرض المكاتب الإقليمية المعنية الوثائق فيما يخص الشركاء الذين يُتوقع أن يحصلوا على تحويلات نقدية تتجاوز أو تعادل مليون دولار في السنة؛

(ج) نَقَح توجيهاته بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل تعزيز قابليتها للتطبيق، ومعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، وضمان مزيد من الوضوح لمكاتب البرنامج الإنمائي.

8 - وتمشيا مع التوصيات الناشئة عن التحليل الداخلي للأسباب الجذرية، نفذ البرنامج الإنمائي الإجراءات التالية:

(أ) عزز الرقابة على الامتثال فيما يخص الأنشطة المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية عن طريق مطالبة المكاتب الإقليمية باستعراض الأنشطة المتصلة بالنهج المنسق التي يؤديها الشركاء المهمون الذين يتوقع أن يتلقوا تحويلات نقدية تتجاوز أو تعادل مليون دولار في السنة؛

(ب) نَقَح المحتوى التوجيهي لإدارة البرامج والمشاريع، عند الاقتضاء، لتوفير مزيد من الوضوح بشأن إدارة مخاطر العمل مع الشركاء المنفذين؛

(ج) عزز تبادل أفضل الممارسات المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية من خلال تشجيع استخدام منصة يامر على الإنترنت المخصصة للنهج من أجل المساعدة على تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(د) واصل تحديث المنصة الإلكترونية الخاصة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، بهدف تحسين الرصد واستكشاف خيارات تتيح تحقيق إدماج الأنشطة المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية بشكل سلس في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، بما في ذلك إدماج الاستثمارات الإلكترونية الخاصة بأدوات الصرف وشهادة الإنفاق، لأغراض الوقاية والمتابعة اللاحقة والرقابة والرقمنة، بهدف إدماج تبادل المعلومات مع الشركاء وتعزيز الكفاءة والوضوح في البرنامج الإنمائي.

## باء - إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها

9 - تحيط الإدارة علماً بالمسائل المتكررة المتعلقة بإدارة البرامج والمشاريع، وتقرّ بعدم وجود حل سريع لتحسين أداء البرمجة الأساسية. وقد أدخل البرنامج الإنمائي تحسينات تدريجية على إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها، ويواصل بناء القدرات في جميع مجالات البرمجة واستحداث أدوات أكثر تكاملاً. ويتمثل هدف البرنامج الإنمائي في تمكين أفرقة البرمجة من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة لتحسين نتائج التنمية من خلال الإدارة الفعالة للبرامج والمشاريع.

10 - ومن أجل المعالجة الفعالة لمسائل مراجعة الحسابات المتكررة المحيطة بمهام البرمجة الأساسية مثل إدارة المخاطر والرصد وإشراك أصحاب المصلحة وأداء مجالس إدارة المشاريع، يستثمر البرنامج الإنمائي في مهارات الموظفين من خلال الدورة القياسية في هذا المجال، وهي إدارة البرامج الناجحة، التي قام البرنامج الإنمائي بتكليفها بحيث تعكس إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بوصفه الإطار الشامل الذي تُشتق منه برامج البرنامج الإنمائي، وتعكس الواقع في عمليات البرمجة من أجل إحداث تغيير إنمائي. وأكمل البرنامج الإنمائي بدء تطبيق الدورة المكثفة لتلبية احتياجاته في عام 2021، التي أكملها بنجاح 1 300 موظف<sup>(1)</sup> بين عامي 2020 و 2021. وفي عام 2022، من المقرر أن تصبح الدورة متاحة على شكل دورة تعليمية ذاتية لجميع موظفي البرنامج الإنمائي عن طريق بوابة وحدة تنمية المواهب. وتوفر إمكانية الوصول إلى الدورة لجميع الموظفين فرصاً للتعلم وبناء القدرات، مما يمكن أن يعزز القدرات البرنامجية للمنظمة وفعاليتها.

11 - ويجري في الفترة 2020-2021 البدء في تنفيذ خطة استثمار قوية لتعزيز قدرات البرنامج الإنمائي في إدارة المخاطر في البرمجة. ويشمل ذلك التركيز على تعزيز المهارات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي وإدارة المخاطر عموماً في البرامج والمشاريع. ويجري تنفيذ برنامج تدريبي متعمق مدته سنة واحدة لتشكيل كادر من الخبراء في مجال المعايير، يعملون في المراكز الإقليمية. وسيخرّج هؤلاء الموظفون من البرنامج في أوائل عام 2022، وستستفيد منهم المكاتب القطرية التي تنفذ مشاريع شديدة الخطورة تحتاج إلى دعم إضافي. وشارك موظفون من المكاتب الإقليمية الخمسة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في دورة مدتها خمسة أيام لتدريب المدربين على إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقافة والسلوكيات في مجال إدارة المخاطر. ووضعت توجيهات وبروتوكولات إضافية لمجالس إدارة المشاريع، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بسير إدارة المشاريع على نحو فعال والالتزامات بتجنب تضارب المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، تُعقد حلقات عمل و 'معسكرات تدريب' منتظمة للموظفين والمدربين لتعزيز المفاهيم والمهارات الهامة في البرمجة.

12 - وللمساعدة على تقديم رؤى للمديرين من أجل برمجة أكثر فعالية، يقوم البرنامج الإنمائي بإعداد حيز عمل رقمي تعاوني قابل للتعديل لإدارة البرامج والمشاريع وحافظات المشاريع، يساعد المستخدمين في كل المستويات على تحقيق نتائج متكاملة مع المساءلة والجودة. وستساعد هذه المنصة المديرين على معرفة المكانة التي تحتلها برمجتهم في دورة الحياة الكاملة للمشاريع، وذلك بهدف تحسين رصد الأداء وتبسيط الضوء على ما يتعين القيام به لحل المشاكل قبل أن تُثار من قبل مراجعي الحسابات. ويجري إعداد نسخة

(1) الموظفون المشاركون، الذين بلغ عددهم 1 300، هم من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مبسطة، أو منصة تتضمن الحد الأدنى المطلوب، سُنشر في الربع الأول من عام 2022 لتشمل توصيات لمشاريع مماثلة لتسهيل التعلم الموازي، والتحقق من نواتج الزيارات الميدانية، والجداول الزمنية لمجالس المشاريع، والقرارات والمحاضر، وما إلى ذلك. وستشمل الرؤية الطويلة الأجل توفير أدوات إدارية وتحليلات وقدرات متطورة تتيح للمستخدمين إدارة عملهم على نطاق البرامج والعمليات، واتخاذ القرارات، وإنشاء شبكاتهم وملاحق أنماط التعلم المصممة خصيصاً لهم، بما يشمل وضع تنبيهات لإبلاغ المديرين ووظائف الرقابة المؤسسية عند حدوث تراجع في الإجراءات الرئيسية قبل أن تتحول إلى مشكلة. والهدف من المنصة هو أن تصبح أداة الإدارة اليومية، التي تربط البيانات والأشخاص والمعلومات على نطاق العشرات من النظم الحالية للبرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى إدراج البيانات الإضافية اللازمة لتحقيق نتائج أفضل. ومن المهم ملاحظة أن نظم البرنامج الإنمائي نُقلت في عام 2021 إلى بيئة سحابية، وستُدمج مختلف نظم البرنامج الإنمائي في السحابة بحلول تموز/يوليه 2022.

13 - وكما ذُكر في التقرير السابق، شملت التدابير المتخذة في عام 2020 لرقمنة العمليات بدء تشغيل المنصة الرقمية لتقرير الإنجاز الموحد (CDR Bridge). وهذه المنصة الرقمية، التي بدأ تشغيلها بنجاح في الربع الأول من عام 2020، جعلت عملية تصديق تقارير الإنجاز الموحدة التي تجري فصليا عملية رقمية سلسلة يمكن الآن من خلالها لشركاء البرنامج الإنمائي تصديق مصروفاتهم رقمياً. وتستند هذه التدابير إلى التحسينات السابقة، بما في ذلك إعادة كتابة سياسات وإجراءات البرمجة من بدايتها إلى نهايتها، والأخذ بمعايير جديدة للجودة في مجال البرمجة، ووضع سياسة رصد جديدة، وإدخال تحسينات من خلال إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

14 - وعملاً بالتوصيات الواردة في الدراسة الداخلية المعنية بتحديد الأسباب الجذرية، اتخذ البرنامج الإنمائي الإجراءات التالية:

- (أ) استثمرَ في جهود وضع أدوات للمساعدة على تنبيه موظفي البرمجة إلى استحقاق الشروط الرئيسية وأعطى الأولوية لتلك الجهود، وأدمج عملية رقابة فعالة ومتكاملة بواسطة المكاتب الإقليمية؛
- (ب) وُضِعَ توجيهات (إجراءات تشغيل موحدة) لإكمال توجيهات إدارة البرامج والسياسات في المجالات الرئيسية، مثل إعداد خطط عمل المشاريع وميزانيتها، والرصد والتعديل، وبالتالي عمم مراعاة إدارة المخاطر في هذه التوجيهات.

## جيم - استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش

15 - تواصل الإدارة الاستثمار في أدوات رقمية أكثر تطوراً، وسياسات محسنة، وخدمات استشارية، وعمليات تجارية. ويعمل البرنامج الإنمائي على بدء تشغيل منصة متكاملة لتخطيط المشتريات من البداية إلى النهاية، بدءاً من نشوء المشروع وحتى المدفوعات، باستخدام النظام المركزي لتخطيط الموارد Oracle Cloud ERP ونظام UNaII، لإتاحة الوضوح والشفافية الكاملين من البداية إلى النهاية في عملية المشتريات، وتعزيز التنفيذ عن طريق عمليات متكاملة كلياً ومحسنة إلى أقصى حد. ويستخدم النظام قاعدة بيانات واحدة للموردين بحيث يتيح استخدام مستودع عالمي للبائعين في المنظمة بأسرها، بحيث يقلل من مخاطر ازدواجية ويحسن الامتثال لقواعد العناية الواجبة والضوابط في إدارة العلاقات مع البائعين. ويستخدم النظام أيضاً بوابة الموردين التي تتيح للموردين التعامل رقمياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتسجيل أنفسهم، والإطلاع على الفرص المتاحة للتعاقد على مشتريات، وإدارة الطلبات، والفواتير والمدفوعات.

16 - وتتيح منصة المشتريات الجديدة، التي تتضمن فهرسا على الإنترنت، إمكانية الوصول بسهولة إلى الاتفاقات الطويلة الأجل. وستؤدي المنصة إلى تحسين إدارة النفقات وتعزيز المعلومات التحليلية مع تعزيز إمكانية الحصول على تخفيضات الحجم، وزيادة الكفاءة التشغيلية والإنتاجية، فضلا عن توفير إمكانية خفض الوقت اللازم لإنجاز المعاملات. وإطار التحكم مدمج في جميع مراحل العملية السحابية وسيؤدي إلى تعزيز إدارة المخاطر والامتثال، ابتداءً بالتحقق من التصديق في الميدان وانتهاءً بنظم سير العمل التلقائية لمنح الموافقة. وفي أيار/مايو 2021، نُشرت ضمن منصة المشتريات الجديدة وحدة مكرسة لإدارة مراحل الاشتراء 'من البحث عن موردين حتى منح العقود' وتجري تجربتها في ست وحدات أعمال، أما وحدات المعاملات (بما في ذلك التخطيط) فستُنشر بحلول كانون الثاني/يناير 2022، وستتيح الامتثال لتوصيات أئمة ورقمنة وظيفة المشتريات، الواردة في الدراسة الداخلية المعنية بتحديد الأسباب الجذرية.

17 - ومنذ عام 2019، أدى الاستخدام الإلزامي لنظام المناقصات الإلكترونية لمتطلبات المشتريات التي تزيد على 150 000 دولار إلى زيادة الشفافية وخفض الأعباء، وبلغت نسبة الامتثال 94 في المائة في عام 2020. وأدمج هذا النظام بنظام الرقابة على المشتريات من أجل زيادة الأئمة وكفالة السلسلة في عملية الشراء المتكاملة. ويواصل البرنامج الإنمائي استخدام الإدارة الآلية للعقود في وحدة إدارة العقود في النظام المركزي لتخطيط الموارد، مما يؤدي إلى زيادة وضوح الأنشطة التعاقدية وتعزيز رصدها.

18 - وفي مسعى يهدف إلى مواصلة زيادة القدرات في مجال المشتريات، يقدم البرنامج الإنمائي حاليا عددا متزايدا من الدورات التدريبية في إطار خريطة طريق منح الشهادات في مجال المشتريات. وقد تضرر التدريب بشدة في عام 2020 بسبب الإغلاق الشامل والانتقال إلى طرق التعلم الافتراضي. وعلى الرغم من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، نجح البرنامج الإنمائي في منح 380 موظفا من موظفي الأمم المتحدة و 178 موظفا من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و 203 من موظفي الحكومات الوطنية شهادات مصدقة تفيد بأنهم أكملوا دورات تدريبية مصدقة من المعهد المعتمد للمشتريات والإمدادات. وظلت النسبة المئوية لرؤساء وحدات المشتريات في المكاتب القطرية الذين حصلوا على شهادات مفيدة في مجال المشتريات نحو 72 في المائة على الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة.

19 - ولتحسين القدرات على الصعيد القطري، يواصل أخصائيو المشتريات الإقليميون في المراكز الإقليمية دعم عمليات المشتريات على الصعيد الميداني، حيث يقدمون الخدمات التقنية والاستشارية بشأن حالات المشتريات المعقدة، وينسقون بنجاح أنشطة المشتريات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تخطيط العمل عن كثب مع المتخصصين في مسائل الرقابة على المشتريات في المراكز.

20 - وقد قام البرنامج الإنمائي بتجميع عمليات إنشاء قيود البائعين وإدارة العلاقات معهم في المكاتب الإقليمية الخمسة تحت مظلة المركز العالمي للخدمات المشتركة، وأدى ذلك إلى تعزيز الكفاءة المهنية والشفافية والضوابط. ويواصل البرنامج الإنمائي كفالة الامتثال للإجراءات المتعلقة بإدارة البائعين التي وضعت في تموز/يوليه 2020، والتي تشمل متطلبات تنقية سجلات البائعين وتعهدها بشكل فصلي؛ والتحقق من قوائم الجزاءات المفروضة على البائعين فيما يتعلق بالمدفوعات وأوامر الشراء؛ وكيفية تحديد التغييرات التي تتطوي على غش في ملفات التعريف بالبائعين. وأتاح الاعتراف المتبادل بنتائج مشتريات جميع وكالات الأمم المتحدة، دون إجراء مزيد من المراجعة حسب الاقتضاء، الاستمرار في تحقيق الكفاءة التشغيلية في عام 2021.

21 - وفي عام 2020، فرضت لجنة استعراض البائعين 54 عقوبة و 22 تعليقاً مؤقتاً بحق بائعين متورطين في ممارسات محظورة. وفي عام 2021، فرضت اللجنة 70 عقوبة و 9 تعليقات مؤقتة، وواصلت بذلك تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء هذه الممارسات.

## دال - إدارة الموارد البشرية

22 - أحرز البرنامج الإنمائي في العام الماضي تقدماً ملحوظاً في ضمان إدارة فعالة للموارد البشرية. ففي عام 2020، زادت نسبة الامتثال للتدريب الإلزامي من 83 إلى 85 في المائة بالنسبة للموظفين ومن 79 إلى 83 في المائة بالنسبة لغير الموظفين.

23 - وثمة وظيفة جديدة في مجال التخطيط للقوة العاملة توفر للمديرين وصانعي القرار المعلومات اللازمة لتحديد حالات النقص والفائض في المواهب والتخطيط لها، في حين يهدف إطار الكفاءات الجديد إلى تحديد الصفات والسلوكيات والمهارات والمعارف والخبرات المطلوبة لرؤية #NextGenUNDP (الجيل التالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقد نشأت عن استحداث وظيفة جديدة في مجال الحياة الوظيفية والتعاقب، في جملة أمور، عمليات تناوب سنوية في المنظمة للممثلين المقيمين ونواب الممثلين المقيمين، إلى جانب وضع سياسة جديدة للتنقل. وبموازاة ذلك، يرسم إطار التطوير الوظيفي الذي طُرح مؤخراً مسارات وظيفية واضحة للموظفين، كما وضع البرنامج الإنمائي عملية محسنة وبمبسطة لإدارة الأداء.

24 - وعُهد إلى وظائف جديدة مكرسة للاستخدام واستقطاب المواهب بإصلاح عمليات الاستقدام المؤسسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وستنشئ المنظمة مراكز للتميز والخبرة في مجال الموارد البشرية، وفي عام 2021، صُنفت خدمات الموارد البشرية في مجموعات. وسيتيح كل ذلك تحقيق تحسن كبير في جودة عملية الاستقدام وكفاءتها وسرعتها.

25 - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ استراتيجية "موظفون لعام 2030" التي أطلقت في عام 2019، التي تهدف إلى إحداث تحول تدريجي في ثقافة المنظمة وقدرتها على تحقيق مزيد من نتائج التنمية وبنوعية أفضل. وفي إطار هذه الاستراتيجية، طبّق البرنامج الإنمائي في عام 2021 طرائق جديدة للتعاقد لتغطية مهام متعهدي الخدمات. ويجري استعراض السياسة المتعلقة بتوظيف متعهدي الخدمات في سياق الإطار التعاقدى الجديد والعمل على تصنيف أنشطة التوظيف المحلي في مجموعات.

26 - ووفقاً للتوصيات الواردة في الدراسة الداخلية المعنية بتحديد الأسباب الجذرية لمعالجة عدم الامتثال للتدريب الإلزامي، يقوم فريق الإدارة المعني بتنمية قدرات الموظفين المنشأ حديثاً باكتشاف إمكانية إصدار شهادات مهنية مخصصة لموظفي الموارد البشرية في إطار استراتيجية التعلم والتطوير المؤسسية الجديدة.

## هاء - إدارة الشؤون المالية

27 - تظل المساءلة المالية تمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة في سعيها لمواجهة التحديات في المجالات التالية: (أ) الاستدامة المالية للمكاتب القطرية؛ (ب) إدارة السلف والنفقات؛ (ج) إدارة المخاطر المصرفية؛ (د) الامتثال لإطار الرقابة الداخلية؛ (هـ) الحد من مخاطر الغش وتحسين عملية استرداد الخسائر المتصلة به.



28 - وواصل البرنامج الإنمائي تعزيز ودعم المبادرات المتعلقة بالرقابة المالية والرصد والمشورة وإدارة القدرات. وطبّق البرنامج الإنمائي لوحة متابعة مباشرة تُحدّث باستمرار لاستخدامها في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لمتابعة الاستدامة المالية، وفعالية تنفيذ المشاريع/البرامج، وامتثال المكاتب القطرية للنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتنفيذ المكاتب القطرية توصيات مراجعة الحسابات. ووسّع البرنامج الإنمائي المحتوى في نشراته الفصلية الموجزة المكونة من صفحة واحدة والموجهة إلى المكاتب القطرية لتشمل معلومات عن المسائل المتصلة بالرقابة الداخلية وإدارة المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل جائحة كوفيد-19 وأثرها على أداء المكاتب القطرية، عزز البرنامج الإنمائي إجراءاته القوية المعنية بالاستعراض الداخلي ومتابعة تنفيذ البرامج. ويشمل ذلك معلومات محدّثة بصفة منتظمة لاستعراض الأرصدة غير المنفقة وتقديم المشورة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بشأن سبل التعجيل في الإنجاز.

29 - وبدأ البرنامج الإنمائي في استخدام لوحة متابعة متكاملة للشؤون المالية تتضمن مؤشرات محدّثة في الوقت الحقيقي عن الاستدامة المالية، وإطار الرقابة الداخلية، والتقدم المحرز في التنفيذ الوطني، وما إلى ذلك. وتقدّم للمكاتب القطرية تقارير مالية فصلية في الوقت المناسب تسلط الضوء على المؤشرات التي تنطوي على مشاكل محتملة، وحلول مقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى استعراضات منتظمة مع المكاتب بهدف رفع المسائل التي تحتاج إلى حل منذ زمن طويل إلى الجهات الإدارية العليا لضمان معالجتها. وتُفحّ إطار الرقابة الداخلية وصدر دليل تشغيلي لتعزيز مرونته وسهولة استخدامه، ودمج التغييرات الناجمة عن التصنيف في مجموعات. وتتسق السياسة الإطارية مع مبادئ لجنة المنظمات الراعية التي تنص على استخدام ثلاثة خطوط دفاع وتعكس معايير مرجعية مستخدمة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

30 - وفيما يتعلق بالمخاطر المصرفية، خفض البرنامج الإنمائي المخاطر بأن صنّف في مجموعات التسويات المصرفية لجميع المكاتب القطرية في عام 2020. وأُتيح تعزيز خفض المخاطر المصرفية عن طريق التطبيق التدريجي لواجهة بينية من مضيف إلى آخر تتيح بشكل مضمون تحويل الأموال الإلكترونية لسداد المدفوعات المحلية لفائدة 37 مكتبا من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى جميع الحسابات المصرفية بالمقر. وسيجري استعراض هذا الأسلوب الرقابي عند تطبيق النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد في عام 2022. وطُبّق تدبير تخفيفي إضافي لتوفير بديل للواجهة البينية من مضيف إلى آخر، حيث وافقت شعبة الخزنة على إجراءات التشغيل الموحدة وأشركت 36 مكتبا قطريا في تنفيذ إمكانية الوصول إلى المنصات الإلكترونية للمصارف لدفع الأموال عن طريق التحويلات المالية الإلكترونية.

31 - وبهدف مواصلة بناء قدرات الموظفين، يواصل البرنامج الإنمائي جهوده لتعزيز التدريب المالي للموظفين ومنحهم شهادات مصدقة، وتوسيع نطاق استخدام نظام التأكيد الذاتي للتصديق على أداء الضوابط الرئيسية في المكاتب اللامركزية التابعة للبرنامج الإنمائي. وأضيفت سمة جديدة إلى التأكيد الذاتي في عام 2020 شملت إصدار شهادات من المكاتب القطرية تقيّد بأنها قيّمت مخاطر الغش والفساد، على النحو المطلوب في سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى وسياسة الإدارة المركزية للمخاطر.

32 - وفي إطار متابعة التوصيات الواردة في الدراسة الداخلية المعنية بتحديد الأسباب الجذرية، أجرى البرنامج الإنمائي في عام 2021 ما يلي:

- (أ) وضَع ضوابط آلية، حيثما أمكن، لتعزيز الامتثال لإطار الرقابة الداخلية، مع التركيز على الضوابط في إطار النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد؛
- (ب) نفذ ضوابط آلية لتحسين الفصل بين المهام وعزز تفويض السلطة؛
- (ج) عزز عناصر إطار الرقابة الداخلية على لوحة المتابعة المالية من أجل رصد الامتثال على المستويين القطري والإقليمي.

## واو - الشراكات وتعبئة الموارد

33 - كان الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 مدمرا. ووفقا لتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021<sup>(2)</sup>، أدت الجائحة إلى تراجع التقدم الإنمائي، حيث شهد الاقتصاد العالمي أوسع ركود منذ 90 عاما، وأثرت بدرجة غير متناسبة في أكثر قطاعات المجتمعات ضعفا. وفي مواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل، أظهر البرنامج الإنمائي مرونته من خلال سرعة ونطاق استجابته لجائحة كوفيد-19، وحسن معدّل كفاءته، وزاد تخصيص الموارد العادية للبرامج الإنمائية، وحقق التوازن في ميزانيته للسنة الرابعة على التوالي، وتلقّى رأياً غير مشفوع بتحفظات من مراجعي الحسابات للمرة السادسة عشرة على التوالي، وظل أكثر مؤسسات الأمم المتحدة شفافية.

34 - وعلى الرغم من بيئة التمويل الصعبة وخفض الشركاء المانحين الرئيسيين نسب التمويل، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات سنوية في إطار الموارد العادية بلغت 696 مليون دولار في عام 2020، أي بزيادة قدرها 13 في المائة مقارنة بمبلغ 616 مليون دولار الذي تلقاه في عام 2019. وتحقق ذلك بفضل الدعم السخي الذي قدمه الشركاء الرئيسيون، والمناقشات الاستباقية التي أجراها البرنامج الإنمائي لشرح أهمية الموارد العادية، وتخفيف مخاطر التخفيضات المحتملة، وإظهار دوره في تفعيل إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، واغتنام الفرص للحصول على مساهمات إضافية في الوقت المناسب من شركاء آخرين. وساعد التواصل بفعالية وتوجيه الرسائل المصممة خصيصا على ضمان أن تتيح الخدمات التي يوفرها البرنامج الإنمائي في مجال مكافحة جائحة كوفيد-19 إعطاء المنظمة مكانة فاعلة في نظر المانحين الرئيسيين وإظهار تأثيرها في أرض الواقع. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية في عام 2020 من حكومة كل من إسرائيل، وألمانيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وفنلندا، والولايات المتحدة، واليابان. وبلغ عدد الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقات متعددة السنوات لتقديم الموارد العادية إحدى عشرة دولة في عام 2020، مقابل ست دول في عام 2018، ويشكل ذلك 50 في المائة من إجمالي المساهمات في الموارد العادية. وفي عام 2020، بلغ مجموع المساهمات 5,6 بلايين دولار، متجاوزا المستوى المقرر وهو 5,3 بلايين دولار.

35 - وزادت المساهمات في نوافذ التمويل المواضيعي في عام 2020 بنسبة 21 في المائة لتصل إلى 125 مليون دولار، مقابل 103 ملايين دولار في عام 2019، مما يشير إلى استمرار الدعم المتزايد لقناة التمويل هذه. ولزيادة تعزيز التمويل المواضيعي المرن، يشرع البرنامج الإنمائي في اتباع نهج حافظات المشاريع المواضيعية حيال أنشطة الشراكة وتعبئة الموارد، في محاولة للانتقال من المساهمات الحالية التي

(2) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2021)، متاح عبر الرابط التالي: <https://developmentfinance.un.org/fsdr2021>.

تركز بشكل كبير على المشاريع والتمويل المخصص بصراحة لأهداف معينة إلى ممارسة تمويلية أكثر مرونة تسمح بنشر أنشطة التدخلات الإنمائية بشكل استراتيجي وبحسب الاحتياجات.

36 - وبلغ إجمالي المبلغ الذي تلقاه البرنامج الإنمائي من صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة 438 مليون دولار في عام 2020، وهو أقل بقليل من مبلغ 477 مليون دولار الذي تلقاه البرنامج الإنمائي في عام 2019. وكان الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان وصندوق بناء السلام ومبادرة تسليط الضوء أهم الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التي نفذها البرنامج الإنمائي. وأمكن إلى حد ما تفادي الانخفاض المحتمل في المساهمات، الذي كان متوقعا بعد نقل وظيفة الوكيل المسير المعني بالصناديق الإنسانية، عبر قيام البرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة مشاركة في الأمم المتحدة، بتعزيز تنفيذ صناديق التمويل الجماعي بين الوكالات بنسبة 77 في المائة في عام 2020. ومن خلال مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة، يعزز البرنامج الإنمائي دعمه لأنشطة تحويل النظام المالي العالمي، اعتماداً على آليات تمويل جديدة ومبتكرة، لتحقيق الإسراع في تنفيذ الأهداف على المستوى القطري. وسيعجل البرنامج الإنمائي المضي قدماً بخطة تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعميق شراكته مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والجهات الأخرى الشريكة في التنمية.

37 - يُظهر تقرير الأمين العام لعام 2021 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/76/75) صورة مختلطة لاتفاق التمويل، مع ملاحظة إحراز بعض التقدم بشأن 50 في المائة من التزامات الدول الأعضاء و 73 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالنسبة للالتزامات التي تم تتبعها والإبلاغ عنها من قبل فرادى الوكالات في عام 2020، لاحظ البرنامج الإنمائي إحراز تقدم بشأن 44 في المائة فقط من التزامات الدول الأعضاء و 89 في المائة من التزامات البرنامج الإنمائي. وعلى الرغم من بطء التقدم المحرز، ولا سيما على مسار التزامات الدول الأعضاء، يعد الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل أمراً بالغ الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة، مع تقليل أوقات الاستجابة وتكاليف المعاملات والتنافس على الموارد.

38 - ومع استمرار المجتمع الدولي في السعي للحصول على مزيد من الموارد لدعم التنمية المستدامة، لا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديداً رئيسياً للتمويل العام والخاص على حد سواء. ويمكن أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً في نوعية وحجم التمويل المقدم إلى البرنامج الإنمائي في سعيه إلى الاستعداد والتصدي لهذه الأزمة الجديدة التي تعيق التنمية. وتبعاً لذلك، يدعو البرنامج الإنمائي شركاءه إلى: الامتناع عن قطع المساعدة الإنمائية الرسمية وتجنب إعادة توجيهها لأغراض غير التنمية البشرية العالمية؛ وإعطاء الأولوية للموارد العادية؛ والدخول في التزامات متعددة السنوات وصرفها في وقت مبكر وفي الوقت المناسب لكي يستطيع البرنامج الإنمائي مواصلة الاستجابة السريعة لمطالب البلدان؛ وتوفير حلول إنمائية متكاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويرصد البرنامج الإنمائي عن كثب تأثير جائحة كوفيد-19 على التمويل الحالي والمستقبلي، ويستكمل ما لديه من أدوات تخطيط وميزنة استناداً إلى المعلومات. كما يواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المجلس التنفيذي، في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل، لمعالجة تحديات التمويل، والتخفيف من المخاطر، وتحقيق الفرص.

## زاي - إدماج وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر

39 - تواصل اللجنة المعنية بالمخاطر، التي يرأسها المدير المعاون وتتألف من جميع مديري المكاتب على مستوى الأمناء العاميين المساعدين، الاضطلاع بدورها النشط في الإشراف على التنفيذ والاستخدام العامين لإطار الإدارة المركزية للمخاطر، كما تركز على المخاطر المؤسسية الاستراتيجية والمخاطر المتقائمة أو الكبيرة.

40 - وتوفّر سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، التي نُقّحت في عام 2019، نهجا موحدًا لإدارة المخاطر يطبّق على جميع مستويات المنظمة بدءًا بمستوى المشاريع ووصولًا إلى المستوى المؤسسي، مع وجود آلية لرفع المسائل إلى الجهات العليا. وتتبع المساءلة عن الإدارة المركزية للمخاطر التسلسل الهرمي المباشر، أي أن المدير المباشر لكل وحدة مسؤول عن إدارة المخاطر في نطاق مسؤولياته. وبدء العمل بخطوط الدفاع الثلاثة يحدد صيغة هيكلية ومحدّدة المعالم لإدارة المخاطر بما يكفل للمنظمة فعالية المساءلة والرقابة والدعم والضوابط.

41 - ومنذ بدء تطبيق الصيغة المحدّثة من سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في نيسان/أبريل 2019، نُظِّمت عدة دورات تدريبية واستُحدثت أدوات جديدة لزيادة تعزيز إدارة المخاطر. وأنجزت في عام 2020 أغلبية الأنشطة المدرجة في خطة العمل المعتمدة لتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. ووافق مدير البرنامج مؤخرًا على بيان بشأن تقبل المخاطر وعلى التوجيهات ذات الصلة به، وبدأ العمل بها في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد أعدّ بيان تقبل المخاطر بناءً على عملية تشاورية، وهو يحدد المعايير الداخلية التي فضّلها البرنامج الإنمائي فيما يتصل بمستوى المخاطر التي يمكن تحملها في حالة معينة. كما يعكس البيان ثقافة المخاطر لدى البرنامج الإنمائي ومواقف أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين الرئيسيين حيال المخاطر. وليس البيان بيانًا ثابتًا، بل سيستعرض ويحدّث لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025، ولإظهار القدرات والأولويات التنظيمية القائمة لمواجهة وإدارة المخاطر بفعالية. ولضمان فعالية تنفيذ بيان تقبل المخاطر، تُجرى حاليًا تغييرات في النظام وستتبعها سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية. ولدعم تنفيذ ورصد بيان تقبل المخاطر، يجري وضع مؤشرات رئيسية للمخاطر إلى جانب مقاييس وعتبات لكل مؤشر لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن المخاطر ودعم إدارة المخاطر بفعالية. وهي تهدف إلى توفير مؤشر للإنذار المبكر ينبّه إلى أن الأداء قد أوشك على الانخفاض إلى مستوى غير مقبول، أي أنه خرج عن نطاق تقبل المخاطر المتفق عليه. وستحدّد المؤشرات عتبة الأداء الأدنى المقبول، وستكون بمثابة نظام إنذار لاتخاذ الإجراءات وتجنب المخاطر غير الضرورية. وإضافة إلى ذلك، يمكن النظر إليها على أنها إشارة مبكرة إلى التعرض للمخاطر بشكل متزايد وغير مقبول.

42 - وعلاوة على ذلك، أدرجت بعض المكاتب الإقليمية، مثل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، إدارة المخاطر في أنظمتها المكرسة لتتبع الأداء (مؤشرات الأداء الرئيسية) وفي اتفاقات الأداء بين المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية. وجرى الاستثمار بشكل خاص في تعزيز قدرات إدارة المخاطر، بما في ذلك تعيين أخصائي إقليمي في إدارة المخاطر. ويتمثل الاتجاه العام لإدارة المخاطر في إدراج تقييم المخاطر وإدارتها كجزء من تصميم المشاريع/البرامج بدلًا من اتباع نهج شامل يتمثل في رصد المخاطر والتعامل مع نتائجها بعد أن تتحقق.

43 - ولقد أقر فريق الأداء المؤسسي استراتيجية مكافحة الغش وخطة العمل الخاصة بمكافحة الغش المرتبطة بها، ووضعاً قيد التنفيذ في إطار الجهود الجارية لإدارة مخاطر الغش وتحسين بيئة المراقبة. وتحدد الاستراتيجية الجارية التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمنع الغش والفساد، والمجالات الرئيسية ذات الأولوية التي يتعين زيادة الاهتمام بها والتركيز عليها.

44 - وعملاً بالتوصيات الواردة في الدراسة الداخلية المعنية بتحديد الأسباب الجذرية، اتخذ البرنامج الإنمائي الإجراءات التالية:

(أ) انتقل البرنامج الإنمائي إلى نهج يقوم على أتمتة سير العمل بالكامل لإعداد وتحديث تقييمات المخاطر باستخدام لوحة المتابعة؛

(ب) مُنحت الأولوية لجهود إدارة المخاطر على مستوى المشاريع والمكاتب القطرية لتوضيح وتوثيق الصلة بين أنشطة إدارة المخاطر وتأكيدات الرقابة السنوية من قبل المديرين.

### ثالثاً - حالة توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

45 - أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، في تقريره عن مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي (A/76/5/Add.1)، 43 توصية من توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (عام 2019: 37 توصية). وصنفت 14 توصية من تلك التوصيات بأنها ذات أولوية عليا، في حين صنفت التوصيات الـ 29 المتبقية بوصفها ذات أولوية متوسطة. ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الصادرة. وترد التفاصيل في المرفق الثاني.

46 - وتمشيا مع ممارسات اعتُمدت في السنوات السابقة، وعلى النحو المتفق عليه مع مجلس مراجعي الحسابات، يتبع البرنامج الإنمائي نهجاً تدريجياً لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، مع تحديد واضح للمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ كل توصية، ومواعيد الإنجاز المستهدفة. ويستند هذا النهج التدريجي إلى مدى تعقد كل مسألة، والوقت اللازم لحلها ومناقشتها مع مجلس مراجعي الحسابات. ومن المهم الإشارة إلى أنه لم يتسن البدء في تنفيذ توصيات عام 2020 إلا بعد صدور التقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات في تموز/يوليه 2021.

47 - ونفذت إدارة البرنامج الإنمائي بالفعل 16 توصية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، أي 28 في المائة من التوصيات. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي 9/2010، يرد في المرفق الثاني المنشور على الصفحة الشبكية للمجلس التنفيذي جدولٌ يبين حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

### رابعاً - حالة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 والسنوات السابقة

48 - أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى وجود 13 توصية لم تكن قد نفذت بعد حين صدور تقريره عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. والتوصيات المتبقية من السنوات السابقة والتي لا تزال قيد التنفيذ أو كررت هي جزء من الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات.

49 - ومن التوصيات الـ 13 التي صدرت في سنوات سابقة، نُفذت ثمانى توصيات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير .

## خامسا - الخلاصة

50 - يسرّ البرنامج الإنمائي أنه تلقى رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات. وهذا دليل على العمل الشاق الذي يؤديه جميع الموظفين على نطاق مكاتب البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي. وسيواصل الفريق التنفيذي وفريق الأداء المؤسسي رصد التقدم المحرز في معالجة الأولويات الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات رسداً دقيقاً، بما يكفل مواصلة البرنامج الإنمائي تعزيز الإنتاجية والمساءلة والشفافية والأداء من أجل تحسين النتائج والأثر، مع بذل كل الجهود لإغلاق توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب.

## المرفق الأول

2020	2019	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم المحرز في أولوياته السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات
		إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية
		إدارة البرامج والمشاريع وتقييمها
		استراتيجيات المشتريات والحد من الغش
		إدارة الموارد البشرية
		إدارة الشؤون المالية
		الشراكات وتعبئة الموارد
		الإدارة المركزية للمخاطر

اللون الرمزي	الشرح
5	عولجت المقترضات بفعالية
4	لوحظ حدوث تحسن جيد. والتقدم مستمر صوب تحقيق الهدف.
3	لوحظ حدوث تحسن. ولا يزال أمامنا مزيد من العمل.
2	لا يزال يلزم اتخاذ الإجراءات العلاجية بشكل كامل، أو لا يزال يُنتظر تحقق كامل النتائج المقصودة من الإجراءات المتخذة، أو يتعين التخفيف من المخاطر الكامنة.
1	زادت الظروف سوءاً.